رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث 22 / 1 / 2024
تاريخ قبول البحث 3 / 3 / 2024
تاريخ النشر 31 / 3 / 2024

دور الفواعل من غير الدول في النظام العالمي

The role of non-state actors in the global system

م.د. إياد مالك عبد المجيد

Dr. Iyad Malik Abdel Majeed

جامعة بغداد / كلية العلوم السياسية

Baghdad University / College of Political Science

ayad.m@copolicy.uobaghdad.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://www.iasj.net/iasj/journal/393/issues

الملخص

ينطبق مصطلح الفاعلين من غير الدول على جميع القوى أو المنظمات أو الجهات التي لا تؤسسها الدولة ولا تكون طرفاً فيها، ولها هويتها الخاصة، وتتمتع بإستقلال تام عن تمويل ومراقبة الحكومات، وتمتلك مواردها الخاصة التي تضمن لها تحقيق أهدافها في البيئة التي تنشط فيها.

إن الفواعل من غير الدول بوصفها كيانات إجتماعية أو إقتصادية غير حكومية ، قد جاءت نتيجة التحول الحاصل في بنية النظام الدولي والسياسة الدولية بإتجاه النظام العالمي والسياسة العالمية، وخلافاً للمفهوم السابق المتصور عن القوة والنفوذ، فإن الفواعل من غير الدول الجديدة تعتمد غالبا في إداءها "القوة الناعمة" بوصفها مصدر قوتها الأساسية، بخلاف الدول التي تضع "القوة الصلبة" في أولى أولوياتها ولم تلجأ الى مفهوم "القوة الناعمة" إلا في العقود المتأخرة.

وفي العموم فإن دراسة ظاهرة تعدد الفاعلين الدوليين يؤدي إلى تناول الأدوار أو النشاطات الجديدة التي أخذت تؤديها الفواعل الدولية الجديدة غير الرسمية، والتي تسمى ((الفاعلين من غير الدول))، إذ لم يعد بالإمكان تجاهل دورها الذي أصبح يكوَّن جزءاً كبيراً من النشاط السياسي الدولي، وأحد أهم معطيات العلاقات الدولية المعاصرة، بالشكل الذي أخذ يؤثر على النظام السياسي الدولي سواءً من حيث تراتبية توزيع القوى الدولية، أم من حيث تباين الأدوار المرسومة للقوى الفاعلة في النظام الدولي بشكل عام، فضلاً عن تباين أهداف هذه القوى وتباين مصالحها الحيوية، علاوة على تباين مقومات القوة والقدرة التي تملكها، فلم يعد دورها تقليدياً في حدود علاقته بالدول الأخرى.

الكلمات المفتاحية: " الفواعل من غير الدول " ، " النظام العالمي "

Abstract

The term non-state actors applies to all forces, organizations, or entities that are not established by the state or a party to it, and have their own identity, enjoy complete independence from government funding and control, and possess their own resources that guarantee them the achievement of their goals in the environment in which they operate.

Non-state actors, as non-governmental social or economic entities, have come as a result of the transformation taking place in the structure of the international system and international politics towards the global system and global politics. Contrary to the previously imagined concept of power and influence, the new non-state actors often rely in their performance of "power." "Soft power" as its primary source of power, unlike countries that place "hard power" as their first priority and have not resorted to the concept of "soft power" except in recent decades.

In general, studying the phenomenon of multiplicity of international actors leads to examining the new roles or activities undertaken by the new informal international actors, which are called ((non-state actors)), as it is no longer possible to ignore their role, which has become a large part of international political activity. And one of the most important facts of contemporary international relations, in a way that has begun to affect the international political system, whether in terms of the hierarchy of distribution of international powers, or in terms of the differences in the roles

assigned to the active powers in the international system in general, as well as the differences in the goals of these powers and the differences in their vital interests, in addition to The components of power and ability that it possesses vary, and its role is no longer traditional within the limits of its relationship with other countries.

Keywords: " Non-state actors " ، " world order"

المقدمة:

وصف النظام السياسي الدولي بأنه كيان ذو طبيعة قابلة للتغيير المستمر, وإذا كان هذا النظام يبدو في حالة من القابلية للنمو والتطور في مرحلة ما فربما يبدو وكأنه على وشك التداعي في مرحلة أخرى, وما بين هذين البديلين من القابلية للتطور إلى فقدان المقدرة على الاستمرار, يحاول النظام الدولي الاحتفاظ بأدائه الطبيعي بصورة أو أخرى, ولكنه في كل الأحوال يبقى احتمال التغير قائماً.

إن الفواعل من غير الدول بوصفها كيانات إجتماعية أو إقتصادية ، قد جاءت نتيجة التحول الحاصل في بنية النظام الدولي والسياسة الدولية بإتجاه النظام العالمي والسياسة العالمية، وخلافاً للمفهوم السابق المتصور عن القوة والنفوذ، فإن الفواعل من غير الدول الجديدة تعتمد غالبا في إداءها "القوة الناعمة" بوصفها مصدر قوتها الأساسية، بخلاف الدول التي تضع "القوة الصلبة" في أولى أولوياتها ولم تلجأ الى مفهوم "القوة الناعمة" إلا في العقود المتأخرة.

ومن دون شك فإن التغيير في طبيعة الوحدات ونوعية الكيانات الفاعلة في النظام الدولي والمتمثل في ظهور وتنامي أدوار لجهات فاعلة اخرى غير ممثلة للدولة وتتخطى الحدود والسيادة , ممن قد تختلف دوافعهم وسياساتهم وآليات عملهم , وتتباين انتماءاتهم السياسية والاقتصادية , بدأت تأخذ ابعاداً علمية في ممارسة التأثير الذي يتجاوز مستوى التفاعلات الحكومية الرسمية في النظام العالمي , بل اخذت تزاحم دور الدولة في ممارسة السلطة والنفوذ في ادارة بعض الوظائف على المستويين الوطني والدولي , وأخذ نشاطها يشكل تهديداً خطيراً لوجود واستقرار وسيادة كثير من الدول وفي الوقت ذاته يمس الامن والاستقرار الوطني والدولي عبر سلوكها المستند إلى العنف والتهديد أو توظيف امكانياتها من القوة للوصول إلى غاياتها واهدافها .

اهمية البحث : تتمثل أهمية الدراسة بتأكيدها على تناول ومعالجة تطورات مرحلة جديدة تمر بها العلاقات الدولية في ضوء تنامي فواعل دولية غير رسمية من حيث التأثير والفاعلية وتهديدها للسلم والأمن الدوليين. حيث أخذت تتبلور ملامح جديدة في العلاقات الدولية المعاصرة في ظل تزايد دور الفاعلين غير الرسميين من غير الدول , ولعل أبرز ملامح تلك المرحلة هي التعبير عن هويات عالمية لاتتقيد بالحدود , إذ إن الموجة الجديدة من الفاعلين من غير الدول أمست أكثر تعبيراً عن إفرازات محلية وهوياتية وليس فقط تشابكات عالمية كما هو الحال في الموجة الأولى من الفاعلين، على أن الخصيصة العابرة للقومية أنتجت حراكاً عابراً للحدود لتلك الإفرازات المحلية إلى فضاءات عالمية أوسع .

اشكالية البحث : تناولت الدراسة اشكالية مهمة , والتي تضمنت التساؤل المركزي حول تأثير الفاعلون من غير الدول على النظام العالمي , وكذلك طبيعة الدور الذي تقوم به تلك الكيانات (من غير الدول) في النظام العالمي ؟ وتتفرع من هذه الاشكالية التساؤلات الاستفاهمية الآتية:-

1- من هم الفاعلون من غير الدول ؟
2- ما هو دور الفاعلون من غير الدول في النظام العالمي ؟
3- أثر تنامي الفواعل من غير الدول على مستقبل الدولة القومية ؟

فرضية البحث : يستند البحث إلى فرضية مؤداها ان تأثير الفاعلين من غير الدول بأختلاف انماطهم في حالة الاستقرار العالمي انما يتوقف على طبيعة مشاركتهم في النظام الدولي من حيث نوع ونطاق النشاط الذي يعمل به الفاعل وابعاد علاقته مع الدول .

هيكلية البحث : انتظم البحث في ثلاث مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة , تضمن المبحث الاول اطار نظري عن الدراسة , اما المبحث الثاني فجاء تحت عنوان دور الفاعلون من غير الدول في النظام العالمي , واخيراً جاء المبحث الثالث بعنوان أثر تنامي الفواعل من غير الدول على مستقبل الدولة القومية .

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي

لا شك أن من مستلزمات الفهم السليم والادراك الرشيد للقضايا المطروحة على بساط البحث تتطلب تحديد المقصود بالمفاهيم المستخدمة في هذه الدراسة , ولاسيما عند التعامل مع ظاهرة من الظواهر التي تختلف الآراء حولها , في هذا المبحث سوف نبين من هم الفواعل من غير الدول فضلاً عن مفهوم النظام العالمي .

المطلب الأول: الفاعلون من غير الدول

احتكرت الدولة لفترات طويلة صفة الفاعل الدولي ؛ وذلك لأنها كانت القوة الوحيدة المؤثرة في التفاعلات الدولية المتمتعة بالشخصية القانونية، وهو الشرط الذي ظل اعتباره ضروريا للإدراج في قائمة الفاعلين الدوليين , تطورت في العقود الأخيرة مجموعة عوامل أسهمت في تحدي هذه المكانة التي تحتلها الدولة بوصفها وحدة مركزية في تحليل العلاقات الدولية .

وبسبب التحديات العملية والعلمية التي واجهت فكرة مركزية الدولة في العلاقات الدولية , سلم الكثير من المنظرين والسياسيين بالاهمية المتزايدة للفواعل من غير الدول . صحيح ان الدول لا تزال تعد لاعباً اساسياً في العلاقات الدولية والقانون الدولي , الا ان الربط بين الشخصية القانونية والفعل الدولي لم يعد مقبولاً على نطاق واسع , وهذا يعني ان الشرط المطلوب توافره في الفاعل لكي يوصف بأنه فاعل دولي لم يعد متمثلاً بالسيادة أو التمتع بالشخصية القانونية الدولية , انما اصبح المحك هو القدرة على التأثير على المستوى الدولي [1] .فضلاً عن ذلك جعلت التطورات العالمية من الدبلوماسية التقليدية مهمة وأساسية ولكنها غير كافية، لتحقيق استراتيجيات الدول الكبرى، وذلك لأنها تتطلب الوصول لما هو أبعد من الحكومات، أي التواصل المباشر مع المواطنين، وتوسيع نطاق التفاعلات الدولية،

لتشمل قضايا كانت تعد من قبل شأناً داخلياً، مثل: قوانين البيئة والمخدرات والجريمة المنظمة، وما يتعلق بالاقتصاد والفقر، نظراً لأن تأثير هذه القضايا أصبح عابراً للحدود [2]

تعد عملية تحديد هوية الفاعلين في النظام الدولي إحدى اهم المشاكل التي تواجه التحليل السياسي في العلاقات الدولية , فلا يمكن فهم السلوك الدولي , وتحليل الانظمة ومسارات التفاعل بشكل صحيح اذ لم يتم تعريف الفاعلين المسؤولين عنها مسبقاً , ويعرف معجم اللغة الفرنسية "روبر" كلمة (الفاعل) بأنه " كل شخص أو كيان لهُ بنية معينة يساهم بنشاط فعال ويضطلع بدور مهم في مجال معين" [3]

اما في مجال العلاقات الاجتماعية فيعرف الفاعل الدولي على انه كل سلطة أو جهاز أو جماعة أو حتى شخص قادر على أن يؤدي دوراً في المسرح الدولي، والفاعلون الذين تدور بينهم العلاقات الدولية هم متنوعون بقدر ما هم متعددون، وتعددت الإجابات الخاصة بتشخيص الفاعلين في حقل العلاقات الدولية والوظائف التي يؤدونها. فبينما ترى بعض الرؤى والتصورات أن الدولة هي الفاعل الوحيد في هذا الحقل، ويرى آخرون على أن قائمة الفاعلين طويلة جداً، وفي لحظة من لحظات التاريخ يجب أن ندرج في قائمة الفاعلين العديد من اللاعبين بدءاً من المؤسسات والشعوب والجماعات انتهاءً بالأفراد لاسيما في عصر ثورة المعلومات والاتصالات وتنامي آفاق العولمة[(4)].

لذا فأن أي كيان يقوم بدور محدد في العلاقات الدولية يمكن ان يسمى فاعلاً في النظام الدولي , فالمنظمات والمؤسسات والجماعات وحتى الافراد احياناً ضمن شروط معينة يمكن ان يكونوا عناصر فاعلة إلى جانب الدولة عند قيامهم بممارسة ادواراً على الساحة الدولية [5] ، ويؤكد كلً من بريان هوكينغ (Brian Hocking) ومايكل سمث (Michael Smith)بأن الفواعل من غير الدول باتت تمثل جماعة أو منظمة تتمتع بالاستقلالية والحرية في العمل لتحقيق غايات واهداف من تمثلهم ؛ ومن ثم العمل على النفوذ من اجل اجراء تغييرتجاه قضية ما وضمن سياق محدد مقارنة بتأثير فاعل أخر بشأن القضية نفسها [6].

وليس ثمة تعريف مجمع عليه للفاعلين من غير الدول وربما يرجع ذلك في جزء منه لحداثة الاهتمام النظري به في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية تحديداً، وفي جزء ثانٍ إلى تعدد أشكال هذا الفاعل بحسب المعايير التي يمكن تصنيفه على أساسها، فقد عرفها استاذ العلاقات الدولية الهولندي (باس آرتس Bas Arts) انها فواعل غير ممتثلة للدولة لكنها تنشط على المستوى العالمي , ولها سلطتها الخاصة في مواجهة السلطة العامة الوطنية , وقدم كل من جوزيف ناي و روبرت كوهين تعريفاً اخراً للفواعل من غير الدول يتضمن " الجماعات الخاصة أو حتى الافراد الذي يستدعي عملهم في مجال السياسة الدولية تسهيلات مادية داخل الدولة , الا انهم ليسو في حاجة للحكومة من اجل ممارسة العلاقات الدولية , حيث يتجه سلوكهم مباشرةً اما إلى الفواعل الأخرى عبر القوميات أو الحكومات الاخرى [7]

وهناك بعض السمات الرئيسة التي تحدد بدرجة أو بأخرى كنه الفاعلين وماهيتهم من غير الدول، لعل أهمها يتمثل بما يأتي [(8)].:

1. كيان منظم يمتلك هيكل للقيادة.
2. يحظى بقدر كبير من الاستقلالية على سيادة الدولة.

3. يمثل ويعبر عن جماعة معينة أثنيته أو هوياته أو أيديولوجية.
4. له أهداف سياسية معينة يسعى لتحقيقها.
5. يملك القوة (صلبة أو ناعمة) تؤهله لتحقيق هذه الأهداف
6. يؤثر على سياسة الدولة وقد يمتد للتأثير على السياسة الدولية نفسها.

وانطلاقاً من هذه السمات، يتم تقسيم الفاعلين من غير الدول على أساس معايير عدة ولكن أهمها معيارين يتمثلان بكل من التسليح اولاً ، ونطاق العمل ثانياً [9]، وعلى أساسه ينقسم الفاعلين من غير الدول إلى فاعلين محليين ؛ أي أن نطاق عملهم لا يمتد خارج الدولة وتسمى الفواعل الخاصة الوطنية , وفاعلين دوليين "عبر القومية " ، أي أن نطاق عملهم يمتد إلى خارج الدولة ويستطيع افرادها والمنتمين اليها من لعب ادواراً مباشرة في السياسة الدولية في مواجهة حكومات الدول أو فواعل اخرى من غير الدول متخطين حكومات بلادهم [10] .

ولذلك يدخل تحت مسمى الفاعلين من غير الدول الكثير من الكيانات ولعل أهمها يتمثل في ما يأتي[11] :

1. الشركات متعددة الجنسيات أو العابرة للقوميات بوصفها فاعلاً دولياً غير مسلح.
2. شركات الأمن الخاصة (فاعل دولي مسلح).
3. حركات التمرد والانفصال (فاعل محلي مسلح).
4. التنظيمات الإرهابية المسلحة عالمياً (فاعل عالمي مسلح).
5. المنظمات الدولية غير الحكومية (فاعل دولي غير مسلح).
6. دور الفرد أو المبادرات الفردية خاصة بعد تزايد الاهتمام به في العلاقات الدولية وبروز نظريات (أنسنة العلاقات الدولية)[(12)].

ولعلَّ تشبيه المفكر الأمريكي الشهير (جوزيف ناي) السياسة العالمية في القرن الحادي والعشرين بأنها خشبة مسرح لم تعد فيه الدولة الممثل الوحيد، إذ أخذ يزاحمها ممثلون آخرون بوصفهم فاعلين من غير الدول , يشير إلى عمق المنظور التعددي في العلاقات الدولية والذي لا يختزل التفاعلات السياسية في الدولة وإنما يراعي التأثيرات التي بات يحدثها الفاعلون من غير الدول (Non- State Actors) في السياسات الداخلية والإقليمية والعالمية[(13)]. تلك النظرة الأكثر تعقيداً للعلاقات الدولية مردها إلى ما أحدثه الفاعلون من غير الدول من تغييرات بنيوية في طبيعة النظام العالمي والتي ترافقت مع انكشاف سيادة الدولة وتداعي وظائفها الأمنية والتنموية والاجتماعية، ومن ثمَّ بدت هناك بيئة مهددة لتنامي تأثيرات الفاعلين من غير الدول، فضلاً عن تغير أشكالها ومضامين تأثيراتهم فاعلين دوليين جدد إلى جانب الدول الأمر الذي تبلور مشكلة تواجه دارسي العلاقات الدولية تتمثل بتحديد ماهية هؤلاء الفاعلين؟ وما هي وظيفتهم على الساحة الدولية؟

وانطلاقاً من ذلك يمكننا تعريف الفواعل من غير الدول على انها "اي كيان يضاهي الدولة أو ينافس سيادتها" , فإذا كانت السيادة تنطوي على الحق في تمثيل الجماعة الوطنية , وسن التشريعات , وفرض القوانين , وصك العملة ,

ووضع السياسات الاقتصادية للدولة ورسم مسار علاقاتها الخارجية والاستقلال السياسي , فضلاً عن احتكار القوة المسلحة , فإن أي كيان يمتلك القدرة على التأثير على الدولة أو تعطيلها أو مشاركتها أو منافستها في ممارسة هذه الخصائص يندرج تحت هذا المفهوم , في المجالات كافة .

المطلب الثاني : مفهوم النظام العالمي

لقد ادت التفاعلات الدولية في خلال اكثر من ستة عقود , منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مروراً بأوضاع الحرب الباردة إلى التحول من نظام دولي تجري فيه التفاعلات بين الدول ومؤسساتها الرسمية , بمعنى الانخراط في تفاعلات العلاقات الدولية تحت سيطرة مباشرة للدولة , والتحول إلى نظام عالمي جديد تتداخل فيه المصالح الوطنية مع المصالح الدولية [14].

وفي هذا النظام العالمي الجديد, تختفي الحدود الفاصلة داخل الدول وخارجها، لتتفاعل المجتمعات والشعوب والحضارات والأفراد والتنظيمات الأقل من الدولة من دون اعتبار للحدود بين الدول وقيود السيادة الوطنية ما مهد لظهور مجتمع مدني عالمي، الأمر الذي رتب تداخل دور الدولة بصورة أو بأخرى مع المجتمع العالمي، فلم تعد وحدها مسؤولة عن بناء العلاقات الدولية، ومن ثم أصبحت موضوعات ومفاهيم مثل مكانة الدولة ووضعها والسيادة الوطنية والأمن القومي في حاجة إلى مراجعة لتتوافق مع تقلص دور الدولة في احتكار علاقاتها الخارجية وروابطها الإقليمية والعالمية تحت ضغط سعي الدول لمواجهة التحديات المشتركة الجديدة والتي كان أغلبها عالمية الطابع والمخاطر عالمية الطابع مثل الأمن الغذائي والأمن المائي وأمن الطاقة وأمن الفضاء الإلكتروني والفقر واللاجئين والهجرة غير الشرعية ومعالجة التضخم السكاني وتغير المناخ والتصحر والجريمة المنظمة وتزايد نشاط الجماعات والتنظيمات الإرهابية المسلحة وتجارة السلاح وانتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها[15]

فقد شهدت العلاقات الدولية لعالم ما بعد نهاية الحرب الباردة تحولات دولية في ثلاث مستويات تحولات هيكلية، وتحولات من حيث ترتيب وتوزيع أنماط القوى العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية، وتحولات قيمية. فالتحولات الأولى، تكمن في تحول النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي [16]. أما التحولات الثانية؛ فأنها تتمثل في حدوث نوع من التراجع للقوة العسكرية من حيث الحجم والدور مقابل تعاظم للقوتين الاقتصادية والتكنولوجية . أما فيما يخص التحولات القيمية؛ فأنها تكمن في زوال الصراع الايديولوجي الشيوعي وهيمنة للقيم والايديولوجية الليبرالية وانتشارها، وتحول الصراع الايديولوجي إلى صراع حضاري، ولاسيما الصراع بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية [17]

وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي انذر ببداية مرحلة جديدة اطلق عليها (النظام العالمي الجديد) كما صرح بذلك بوش الاب الذي اكد انه يحمل في طياته رؤية شاملة للعالم أبعد من الدول ويتجاوز ويلغي الحدود , فيدخل في هذا النظام كل فرد له القدرة على التأثير في الوحدات الرئيسة لاسيما واننا نعيش في عالم ما بعد الموجة الثالثة عصر التكنولوجيا– التي أصبحت في متناول كل فرد ، وهو ما اشر الأحادية القطبية والهيمنة الدولية للولايات المتحدة الأميركية [18] .

وفي ظل هذا النظام العالمي الجديد تختفي الحدود الفاصلة داخل الدول وخارجها لتتفاعل المجتمعات والشعوب والحضارات والافراد والتنظيمات الاقل من الدول من دون اعتبار للحدود بين الدول وقيود السيادة الوطنية ما مهد لظهور مجتمع عالمي , الامر الذي رتب تداخل دور الدولة بصورة أو بأخرى مع المجتمع العالمي , فلم تعد وحدها مسؤلة عن بناء العلاقات الدولية ومن ثم اصبحت موضوعات ومفاهيم مثل مكانة الدولة ووضعها والسيادة الوطنية والامن القومي بحاجة إلى مراجعة لتتوافق مع تقلص دور الدولة في احتكار علاقاتها تحت ضغط سعي الدول لمواجهة التحديات المشتركة الجديدة التي كان اغلبها عالمية الطابع والمخاطر [19] .

ويختلف النظام الدولي على النظام العالمي في ان الاول يقتصر فقط على الانماط المتبعة قانونياً واقتصادياً وسياسياً بين الفاعلين الدوليين , ويتخطى النظام العالمي الاطر الواقعية إلى افاق اشمل وارحب ليتضمن النيوليبرالية كنظرية حاكمة للسياسة الدولية والعلاقات الدولية العالمية والاقتصاد العالمي الذي يُهيمن عليهم جميعاً قطب واحد أو اكثر يفرض افكاره وتوجهاته على حلفائه

وعند الولوج لمفهوم النظام العالمي نجد له عدة تعريفات في قواميس المفاهيم السياسية منها تعريف – أيكنبيري– (مجموعة من الترتيبات الحاكمة بين الدول وتشمل قواعدها ومبادئها واعرافها الاساسية ويمكن ان تمثل المفاهيم النظرية الراسخة للمؤسسات والانظمة كمقوم أساسي للنظام [20] . او يعبر عن النظام العالمي بأنه (أنماط من العلاقات تشكلت عبر الزمن بآليات ولاعبين كان هدفهم جعل التفاعلات الاجتماعية والسياسية عبر حدود الدول قابلة التوقع والادارة بما يشمل توزيع ورقابة على القدرات العسكرية والاقتصادية العالمية

المبحث الثاني : انعكاسات الفاعلين من غير الدول في النظام العالمي

لم يعد العالم يواجه التحديات النظامية الواضحة ذات التهديدات الامنية والتأثيرات السياسية والاقتصادية التي تأتي من جانب الدول , وأنما بروز نوعية خاصة من التحديات الجديدة ذات الابعاد السياسية والاقتصادية وحتى الامنية التي أصبحت قادرة على تجاوز حدود الدولة والافلات من رقابتها . في هذا المبحث سوف نبين دور الفواعل من غير الدول من الناحية السياسية والاقتصادية والامنية على الدولة والنظام العالمي

المطلب الاول : انعكاسات الادوار السياسية للفاعلين من غير الدول على الاستقرار في النظام العالمي

في عالم اليوم صار بمقدور البشر والبضائع والخدمات عبور الحدود بسهولة متزايدة، وثمة كيانات بخلاف الدول باتت تتفاعل فيما بينها، وتؤدي على مسرح السياسة الدولية دوراً تتعاظم أهميته شيئاً فشيئاً، ومع انتشار وسرعة الاتصالات العالمية والسفر بالطائرات واتساعها المتسارع فقد، فقد شهدت مجالات مثل التجارة، والتمويل والهجرة تحولات عدة، وإلى جانب هذا، فقد تأثرت بذلك وإلى حد كبير، مجالات الهجرة والرفاهية الاجتماعية والتنمية وحقوق الإنسان والتعليم، بل وحتى مستوى التسامح الذي تبديه المجتمعات والدول بشكل عام حيال مظاهر التنوع والتفاوت التي تنشأ داخلها، وعلى وجه العموم، فإن وصفاً كهذا قد رتب آثاراً قاسية على سيادة الدولة وسلطتها، وفرض قيوداً متزايدة تقلل من مستوى تحكمها مجموعة واسعة من المشكلات والقضايا السياسية بما في ذلك تحدي الجماعات المسلحة ومخاطر التنظيمات الإرهابية[21].

وذهب بعضهم إلى حد الجدل في أن الدولة وبفعل هذه التحديات والقيود أمست آيلة إلى الضعف، أو التآكل فالدول اليوم تواجه تحولات ملموسة تحت وطأة ضغوط العولمة. فقد غدا الآن لزاماً على الأطراف الفاعلة في الدولة ليس التفاعل مع شريحة عريضة من أطراف فاعلة لا تنتمي إلى دولة فحسب، بل معاجلة مزيج حاد التنوع والاختلاف من التهديدات ومكافحة الهشاشة العابرة للحدود أيضاً[22].

وفي ظل عالم تتآكل فيه الحواجز وتصبح فيه الحدود سهلة الاختراق بشكل متزايد أصبح التمييز بين الشؤون الداخلية والخارجية وبين الأمن الداخلي والأمن الخارجي، والقطاع العام والقطاع الخاص أخذ يلفه الضبابية، وهذا العالم ازدادت فيه الأطراف الفاعلة التي لا تتبع الدولة والكثر من هذه الأطراف عابر للقوميات ويعمل عبر الحدود عن طريق الانترنيت أو الهواتف المحمولة، وفي عالم كهذا فإن الموضوع التقليدي للدراسة في العلاقات الدولية – الدولية القومية – والنظام العالمي للدول – سيتحول إلى إشكالية، ويرجع هذا إلى أن عدد الأطراف الفاعلة على المسرح الدولي ودرجة تنوعها قد تصاعد بشكل كبير [23]

المطلب الثاني : انعكاسات الادوار الاقتصادية للفاعلين من غير الدول على استقرار النظام العالمي

الشركات متعددة الجنسيات هي كيانات اقتصادية كبرى ، لا ترتبط بسلطة سياسية محددة تمتلك أو تدبر فعاليات واستثمارات اقتصادية متعددة الجنسية) تتجاوز الحدود الوطنية بحيث يقع مقرها الرئيسي في دولة وتتحرك اطرافها (فروعها المتعددة من مكان لآخر على نطاق عالمي ، ومن النماذج الشائعة في حفل الاعمال الدولية من هذا النوع من الشركات في شركات البترول وبدائل الطاقة الكبرى ، شركات الصناعات في جميع مجالاتها وبدائلها ، شركات التجارة الدولية والنقل ، شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، شركات الأدوية والمستلزمات الطبية ، وغيرها الكثير [24]

لقد أصبحت الشركات العالمية متعددة الجنسيات ظاهرة اقتصادية بمقدورها أن تؤثر في جوانب عديدة للاقتصاد العلمي والوطني على السواء ، أن ابعاد هذه التأثيرات وأين كانت الجوانب التي تمسها ليست بالضرورة تأثيرات سلبية فيمكن أن تكون في الكثير من الحالات ايجابية ، قامت العديد من الدراسات الاقتصادية حول الشركات متعددة الجنسيات وأدوارها في الاقتصاد العالمي ، في اطار ما يسمى العولمة الاقتصادية ، وأجمعت معظمها أن هذه الشركات تعد من العوامل الأساسية في ظهور العولمة بحيث ان استراتيجياتها وقراراتها ذات طابع دولي عالمي ، لأنها تتمتع بقر كبير من حرية نقل الموارد وعناصر الإنتاج فضلا عن المزايا التكنولوجية بين الدول ، وهي مستقلة في هذا المجال عن القوميات أو فوق القومية سيشي تعند الانشطة التي تعمل فيها على المستوى الدولي دون انني رابط بين المجتمعات المختلفة ، ومن ثم تسهم من خلال تأثيرها في بلورة خصائص واليات النظام الاقتصادي العالمي [25]. ويرى بعض المختصين أن تصاعد الدور السياسي للشركات العالمية متعددة الجنسيات وتنامي تحكمها الاقتصاد العالمي هما انعكاس طبيعي لامتلاكها لقدرات مالية التحكم بمصائر السيولة النقية الدولية) وتنظيمية وتقنية التكنولوجية المتطورة والخبرة في الأسواق الدولية تجعل منها قوة اقتصادية ذات تأثيرات سياسية بأبعاد وطبيعة

اقتصادية كبير ، فهي تحتكر العناصر الأساسية للاقتصاد العالمي من ادارة النظام الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية ، والتقنيات الحديثة [26] .

وتؤثر الشركات متعدد الجنسية في الاقتصاد العالمي عبر اتباعها اليات أساسية يمكن تحديدها بالاتي :

أ- تأكيد الصفة العالمية : تلعب الشركات المتعدد الجنسيات دورا كبيرا في التأثير على اليات ومكونات الاقتصاد الدولي ، ويتمثل هذا الدور بصفة أساسية في عملية التوسع الجغرافي للأنشطة الاقتصادية خارج الحدود الوطنية ، اي تطوير فعاليات اقتصادية عابرة للحدود الوطنية وزيادة توسيع انشطتها على مستوى عالمي ، فمن خلال تلك الشركات بدأت تنتشر العالمية في الاقتصاد الدولي على كافة المستويات الانتاجية ، والتسويقية ، والإدارية ، والتمويلية مما أضفى علية صفة عالمية ، إذ استطاعت تلك الشركات من تحويل العالم الى كيان اقتصادي موحد أو سوق معولم تتدفق فيه السلع والخدمات والاصول المختلفة عبر حدود الدول دون احتكاك[27]

ب-التأثير في النظام النقدي الدولي : فالشركات متعددة الجنسيات تمتلك استراتيجية اقتصادية مالية ونقدية خاصة بها تسعى من خلالها هذه الشركات الى الهيمنة على النظام الاقتصادي العالم ، فإذا ارادت هذ الشركات وبقرار يتخذ من جانب المسؤولين عن ادارة الشركات العابرة للحدود بتحويل بعض الأصول المالية من دولة الى اخرى من شأنه أن يؤدي الى التعجيل بأزمة نقدية أو مالية عالمية ، قادرة على زعزعة استقرار الاقتصاد العالمي .

ت-التأثير في حجم وحركة التجارة وتوجهات الاستثمار العالمية : نتيجة لما تملكه هذه الشركات من امكانات انتاجية وشركات فرعية في مختلف دول العالم ، تستحوذ هذه الشركات المتعددة الجنسية على نسبة كبيرة من حجم التجارة وحركة المبيعات الدولية [28].

المطلب الثالث : انعكاسات الادوار الامنية للفاعلين من غير الدول على الاستقرار في النظام العالمي

أسهمت المتغيرات الدولية الجديدة بعد الحرب الباردة في إعادة كافة الافتراضات الخاصة بالمعادلة الأمنية، حيث تراجع دور الدولة مقابل بروز العديد من الفواعل الدولية الأخرى من منظمات دولية وإقليمية وغير حكومية كما لم يعد التهديد الخارجي هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة، حيث برزت تهديدات أخرى كالجريمة المنظمة والإرهاب الدولي الذي يعتبر من أنماط الإرهاب الجديد ، كما تدخل الأمراض والأوبئة والتلوث البيئي والفقر من بين التهديدات الجديدة التي عجزت الدولة وقوتها العسكرية على مواجهتها واحتوائها [29] .

إذ شهد العالم في السنوات القليلة الماضية تطورات كبيرة تتعلق بقضايا الامن وطبيعة التهديدات الامنية , حيث كانت التهديدات الامنية الاخطر الموجهة إلى السلم والامن الدوليين قد ضهرت بين الدول وبقيت محصورة ضمن حدودها , اما اليوم فان اعظم التهديدات التي يواجهها العالم نشأة داخل الدولة واصبحت قادرة على تجاوز حدودها الوطنية , كما تغيرت طبيعة الصراعات ؛ فبعد ان كان هذا الصراع الرئيس في النظام الدولي ذا طبيعة ايدلوجية تحول إلى صراع هويات داخل الدولة [30], وما يميز هذه الصراعات هو ان طبيعة الفاعلين قد تغيرت , اذ لم تعد الدولة في النظام العالمي الجديد هي الطرف الوحيد في ساحة الصراع , بل انظم اليها وفي بعض الاحيان حل محلها فاعلون

جدد في مجال استخدام العنف تحت مسميات الفواعل العنيفة أو المسلحة من غير الدول ومنها الجهات المحظورة كالتنظيمات الارهابية والمليشيات والمرتزقة وغيرهم [31] .

وقد شكل التوظيف السياسي للارهاب احد ابرز ملامح الصراع بعد الحرب الباردة , اذ سارعت القوى الكبرى الاقليمية والدولية إلى تطوير استراتيجيتها في مجال السياسة الخارجية واستخدام وسائل غير مباشرة لتحقيق اهدافها السياسية والاقتصادية والامنية , وتمثلت صور هذه الوسائل بأستغلال الارهاب ورعايته [32]

واضحى الفاعلون من غير الدول يلعبون دوراً مؤثراً في الاستقرار والامن الوطني والدولي , وبصورة جذبت اهتمام الباحثين والمختصين في الدراسات الامنية على نحو كبير , وفي هذا السياق نجد اسهامات (روبرت ماندل) التي قدمها في كتابه " اضطرابات الامن العالمي... الجماعات المسلحة من غير الدول تختصب وضائف استقرار الدولة " الذي يركز من خلاله على تقديم فهم اعمق لسلوك الفاعلين المسلحين من غير الدول , وعلاقة هذا السلوك بالاستقرار على المستويات المحلية والاقليمية والدولية [33]. وبالتالي أصبح المفهوم الحديث للأمن يتجاوز مركزية الدولة والقطاع العسكري ويتعداهما إلى فواعل جديدة وأبعاد جديدة أيضاً , وهذا الطرح الجديد في مفهوم الأمن أسهم في توسع مجالاته وقضاياه [34].

وفي ضوء التطور التكنولوجي المتسارع، وتنامي دور الفاعلين من النشطاء والجيوش الإلكترونية والفواعل من دون الدول في المجال السيبراني، زادت التهديدات الإلكترونية، بصورة شملت ليس فقط المواقع والخدمات المدنية ولكن أيضا البيانات والمنشآت العسكرية، بالإضافة إلى البنية التحتية الحرجة كالمفاعلات النووية، وهو تطور يفرض تحديات حقيقية أمام حفظ الأمن القومي للدول[35] .

المبحث الثالث : أثر تنامي الفواعل من غير الدول على مستقبل الدولة القومية

من المؤكد أن التطورات المتسارعة في مجال التقدم التقني لها انعكاسات على مستقبل الدولة القومية، فالبحث في آفاق تلك الانعكاسات يتطلب وضع عدد من الاحتمالات التي تعد بمثابة مقاربات مستقبلية تسير وفق توقعات لما يمكن أن يحدث في المستقبل، ومن ابرز تلك المقاربات ما يأتي:

المطلب الأول: احتمالية زوال الدولة القومية

ينطلق هذا الاحتمال من عدة افتراضات تجسد عدد من المقاربات المستقبلية منها :

1- إن فكرة السيادة الوطنية قد أضحت شيئًا من الماضي، وإن التطورات المستحدثة في إطار منظومة العلاقات الدولية تجاوزت هذه الفكرة تماماً، لذلك، لم يعد من المنطقي التحدث بصراحة عن نهاية السيادة للدولة القومية.
2- إن المستقبل سيشهد تراجع تدريجي لسيادة الدولة وانحسار نفوذها وتخليها عن مكانها، شيئا فشيئا لفاعلون آخرون من غير الدول تتعاظم قوتها يوما بعد يوم، فكما حلت الدولة محل سلطة الإقطاع تدريجيا منذ خمسة قرون، سوف يحل مستقبلاً اللاعبون الجدد سيما الشركات متعددة الجنسيات تدريجيا محل الدولة [36].

إن ما يدفع نحو هذا الاحتمال بروز عدد من المؤشرات منها [37] :

أ- إمكانية تفاقم حدة النتائج المتولدة عن العولمة والمتمثلة بالاتجاه المتزايد نحو تدويل السلع والأفكار ورؤوس الأموال على المستوى العالمي بما يؤدي إلى تجاوز الولاءات القديمة، كالولاء للوطن أو الأمة أو الدين وإحلال ولاءات جديدة محلها. لاسيما وأن الفاعلون الجدد أصبحوا بحكم تعددهم وتنوع اختصاصاتهم يعملون على تجنيد مفكرين وكتاب في مختلف الاختصاصات ينظرون ويروجون لأفكار العولمة والكونية، ويؤكدون أن الشعور بالولاء لأمة أو لوطن قد أصبح من مخلفات الماضي التي يحسن اعمالها[38] .

ب-أن الحكومات أصبح من الصعب عليها ضبط الأنشطة التي يمارسها الفاعلون الجدد داخل حدود بلادها، حتى أصبح من الصعب عليها إن تمارس وظائفها من دون معرقات أو صعوبات منبثقة عن نشاط بعض أنماط الفاعلين الجدد.

ج- بروز مؤشرات على تناقص سيادة الدولة تدريجياً فيما يتعلق بممارسة سيادتها في ضبط عمليات تدفق الأفكار والمعلومات والسلع والأموال والبشر عبر حدودها. فالثورة الهائلة في مجالات الاتصال والمعلومات والإعلام حدت من أهمية حواجز الحدود والجغرافيا. وإذا كان بمقدور بعض الدول أن تحد في الوقت الراهن وبصورة جزئية من التدفق الإعلامي والمعلوماتي القادم إليها من الخارج، فإن هذه القدرة سوف تتراجع إلى حد كبير وقد تنعدم في المستقبل، سيما مع تزايد نشاط فاعلوا الشبكة وتزايد هيمنة بعض المؤسسات الإعلامية الكبرى على الإعلام العالمي. فضلاً عن أن توظيف التكنولوجيا الحديثة في عمليات التبادل التجاري والمعاملات المالية يحد من قدرة الحكومات على ضبط هذه الأمور، مما سيكون له تأثيره بالطبع على سياساتها المالية والضريبية وقدرتها على محاربة الجرائم المالية والاقتصادية [39].

د- انتشار صراع الهويات والحروب الأهلية والتي لها أثار سلبية تهدد بتفتيت سيادة الدولة، وتمزيق الوحدة الوطنية، وتؤدي إلى انفلات الأمن واندلاع الفوضى غير المسيطر عليها.

هـ-بروز عدد من الذرائع والآليات التي باتت يرتكز عليها لخرق سيادة الدولة والتدخل في شؤونها الداخلية مثل حماية حقوق الإنسان وكذلك محاربة الإرهاب وغيرها 1.

و- إن تسارع عجلة التقدم التقني وزيادة الإنتاجية والحاجة إلى أسواق أوسع، ستمنح الشركات المتعدية الجنسية المزيد من الفرص لكي تتفوق على أسوار الدولة سواء تمثلت تلك الأسوار في حواجز جمركية، أو حدود ممارسة السياسات والمالية، أو حدود السلطة السياسية، أو حدود بث المعلومات والأفكار، أو حدود الولاء والخضوع. فضلاً عن أن القوة الاقتصادية والمالية التي تمثلها الشركات متعدية

وفق فرضيات هذا الاحتمال، فإنه يمكن القول بأن الدولة ستصبح في أحسن الأحوال فاعلاً (ذا تأثير محدود)من بين فاعلين آخرين في النظام العالمي، وفي أسوء الأحوال فإن الدولة ستفقد المراقبة ولن تكون قادرة على تعديل مجرى الأحداث. بمعنى أن الاتجاه نحو تقليص دور السيادة الوطنية في نطاق العلاقات الدولية المتبادلة سيأخذ في الاطراد والتزايد على الأقل خلال المستقبل المنظور، بما يقود في النهاية إلى عجزها عن القيام بتنفيذ وظائفها مما يخلق فرصة أمام فاعلين أخريين (جدد) لكي يتولوا زمام المبادرة ويحلوا كبديل عن الدولة في عملية أداء الوظائف والمهام الموكلة بها. وما يعزز السير بهذا الاتجاه هو أن العديد من المؤشرات التي سبق توضيحها، لا تزال فعالة وبتطور مستمر وبشكل مؤثر في تشكيل بنية النظام الدولي في وضعه الراهن.

المطلب الثاني: احتمالية استمرار بقاء الدولة القومية

يرتكز التنظير وفق هذا الاحتمال على حقيقة تعد بمثابة القناعة التي ترسم ملامح الفكر المستقبلي المصير الدولة القومية، وهذه الحقيقة تقر بأن التطور والتقدم التقني قد حجم من دور الدولة وأدى إلى تراجعها خطوات عديدة الوراء في الوقت الذي باتت الفواعل الأخرى (الجدد) تتقدم بخطوات متسارعة نحو الأمام وبدئت تمارس وظائف كانت في الأساس من اختصاص الدولة القومية حصراً. ولكن ذلك لا يعني أن مبدأ السيادة الوطنية – وفكرة الدولة القومية من أساسها – بسبيله إلى الاختفاء والزوال، بل على العكس، فالسيادة الوطنية ستظل باقية ما بقيت الدولة القومية ذاتها.

بالاستناد إلى تلك القناعة سار سيناريو أو احتمال بقاء الدولة القومية على عدد من الافتراضات منها [40] :

1- لا يمكن التخلي عن الدولة ومفاهيم السيادة لأن الدولة تعد أعظم اختراع إنساني في التاريخ، وإن مفهوم سيادة الدولة يعتبر أحد أهم الأبنية التنظيرية للدولة الحديثة، وعليه فان انهيار ذلك البنيان ليس بالأمر السهل، لأن أسس التي ارتكز عليها هذا البنيان غير جامدة بل فيها نوع من المرونة ويمكن تغيرها لتتكيف مع مستجدات ومتغيرات البيئة الدولية.
2- إن الدولة ومفاهيم السيادة، لم يفقدا مبررات وجودهما بعد، رغم التحولات التي طرأت على البنية الإستراتيجية للنظام العالمي، وتطور عقيدته التدخلية في الدول ذات السيادة، استناداً لذلك فإن السيادة الوطنية ستظل باقية ما بقيت الدولة القومية ذاتها، وأن أقصى ما يمكن لهذه المتغيرات الدولية المعاصرة أن تفعله هو أن تنال من طبيعة الوظائف أو الأدوار التي تضطلع بها الدولة بالمقارنة بما كان عليه الحال في ظل النظام الدولي التقليدي، وما الدولة باقية فستبقى معها رموزها الأساسية ومنها مبدأ السيادة ولكن بعد تطويعه بما يتناسب والأوضاع والظروف الدولية المستحدثة.
3- على الرغم من تراجع دور الدولة في بعض المجالات، إلا أنها ستبقى المرجع النهائي المخاطب والأكثر أهمية، حتى بالنسبة للفاعلين الجدد، فمهما تكن جدارتهم كفاعليين دوليين، ومهما يمتلكون من قدرة للتأثير في سيادة الدولة، فإنهم في الآخر لا يستطيعون القيام بكل عملهم من دون الرجوع إلى الدولة . فإليها يتم التوجه للحصول على الموافقات الرسمية لمزاولة النشاط والفاعلية، واليها يتم التوجه من قبل المنظمات غير الحكومية، للحصول على موافقة، لتحرير السجناء السياسيين، ورسم القواعد المؤدية إلى احترام البيئة، أو منع استخدام الألغام ضد الأشخاص..... الخ.

ويورد أنصار هذا الاتجاه عدد من الحقائق والاستدلالات التي تزيد التمسك بالدولة وتدعم اتجاه بقاء الدولة القومية، ومن أبرزها ما يأتي [41] :

أ- إنه لا يعرف قيمة الدولة إلا من عاش تجربة غياب الدولة وانفلات الفوضى من كل عقالها كما في حالة المجتمعات المنغمسة في حروب أهلية. لذلك لا سبيل إلى أن يعيش مجتمع من دون دولة مهما كانت درجة التنظيم الذاتي لذلك المجتمع.

ب- إن تجربة الاتحاد الأوروبي، تعد من أفضل التجارب التي يستدل بها على بقاء سيادة الدولة القومية، فعلى الرغم من كل ما يقال عن الوحدة الأوروبية الشاملة وفتح الحدود السياسية للدول الأعضاء أمام حركة انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال عبر الأقاليم المختلفة لهذه الدول، إلا أن الشيء المؤكد في هذا الخصوص هو أن السيادة الوطنية لفرنسا مثلا أو ألمانيا أو غيرها لن تختفي تماما وإن كانت تلك الدول ستفقد ولا شك بعضا من سلطتها السيادية لصالح هذه الوحدة أو الاتحاد الأوروبي 42

ج- إن احتمالية تراجع أدوار ونشاط الفاعلون من غير الدول أمر وارد ولايمكن استبعاده من قائمة الاحتمالات المستقبلية، لاسيما وان هنالك معطيات تعزز من احتمالية حصول ذلك، فتداعيات الأزمة المالية العالمية ساهمت في إضعاف مباشر لبعض هؤلاء الفاعلين مثل الشركات متعدية الجنسيات، وكبار رجال الأعمال، كما أن العديد من منظمات المساعدات الإنسانية والتنموية التي لا تتبع الدول مباشرة وتعتمد على منح وتمويل دول وشركات ومتبرعين تراجعت قدراتها، وبالتالي دورها السياسي المباشر أو غير المباشر، ولم تعد بديلا عن الحكومات أو وسيلة مهمة للضغط عليها. وهذا يمكن أن يجعل الدول تفضل حصر تعاملها مع الحكومات، وتعود للمبدأ الكلاسيكي في العلاقات الدولية بأن الدولة هي الوحدة الأساسية في السياسة الخارجية .

ملخص ما يذهب إليه الباحثون في هذا السيناريو، إن بقاء أو وجود الدولة صاحبة السيادة من البديهيات التي ليست بحاجة إلى نقاش، ولا يمكن مثلاً أن تكون الدولة غير ضرورية، وغير لازمة، وينبغي أن نتحاشى البحث في ذلك باعتبار (مجتمع اللادولة) ليس بديلاً. وهذه القناعة تتجسد فيما قاله كل من مارغيت . أي. و كاثرين سيكنك) : " في النظام السياسي الدولي ستظل الدول هي الجهات الفاعلة والمسيطرة في العلاقات الدولية، إلا انه من الصعوبة بمكان أن تبقى الدولة وحدة منغلقة غير نافذة ذات سيادة ومنفصلة تماما عن سائر الدول الأخرى ... لكن السيادة لا يتم تقويضها سوى في ظل ظروف واضحة المعالم [43] .

الخاتمة

لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد على مسرح العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين , بل اخذ يزاحمها فاعلون اخرون اصطلح على تسميتهم بالفواعل من غير الدول , إذ انها لا تعد ظاهرة جديدة تماماً , ولكن العقود الاخيرة شهدت تنامياً غير مسبوق في اعدادها وانواعها , إذ ساهمت العديد من العوامل على بروزها وأهمها تنامي العولمة والتطور في مجال التكنلوجيا والاتصالات فضلاً عن التراجع في دور الدولة .

ان التحول في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة تميز بالشمولية "لجميع المجالات " والعالمية " تنامي البعد العالمي في تلك العلاقات" ومن ثم فالتحول لم يقتصر على الفاعلين في العلاقات الدولية ؛ بل شمل ايظاً العديد من الجوانب التي لها علاقة مع بنية هؤلاء الفاعلين والادوار التي يؤدونها على الساحة الدولية , والتي أدت إلى حدوث تغييراً في بنية النظام الدولي .

النظام الدولي لم يعد دولياً بل أصبح عالمياً، أي أن العلاقات الدولة أصبحت اممية , فقد ساهمت حركية العولمة في انتشار الفواعل غير الدولاتية على المستوى الدولي، وساعدة أفرازاتها في اعطاء ادوار وظيفية جديدة للفاعلين من

غير الدول وزيادة حجم تأثيرها في مجريات العلاقات الدولية، إذا فعلت من دور منظمات المجتمع المدني العالمي كفضاء للتفاعل العالمي، كما اعطت الشركات المتعددة الجنسية الدور الريادي في التأثير على الاقتصاد العالمي في مختلف الأنشطة التي تقوم بها، وكذلك من تأثير هذه التحولات ظهور الفواعل العنيفة من غير الدول بوصفها اطراف في السياسة العالمية وهي الكيانات عبر الوطنية، والتي يسميها (مارسيل ميرل) "قوى الظل" لاسيما في الدول الفاشلة التي تعجز عن القيام بوظائفها الأساسية مما يؤمن لها سهولة الحركة أو النشاط , والتي أصبحت تشكل تهديدا امنيا عالميا.

اهم الاستنتاجات :

1- الفواعل غير الدولاتية كيانات (مجموعة من البني والتنظيمات) غير سيادية تمارس وظائف مختلفة اجتماعية اقتصادية وسياسية أمنية وتمتلك سلطات خاصة في مواجهة السلطة العامة للدولة القومية مؤثرة في المستويات الوطنية والدولية. وعلى هذا الاساس فإن مصطلح الفاعلون من غير الدول يتضمن كل تلك الفواعل غير الممثلة للدول، والتي تعمل على المستوى الدولي أو التي لطبيعة نشاطاتها صلة بالعلاقات الدولية .

2- إن الدوافع الأساسية لنشوء الفواعل هي دوافع متنوعة وذات نطاقات مختلفة، إذ تكون هناك دوافع سياسية أو إقتصادية أو ثقافية أو أمنية أو غيرها، وكل دافع من هذه الدوافع يجد تأثيره أما على نطاق عالمي أو إقليمي أو محلي بحسب كل نوع من أنواع هذه الفواعل ونطاق عمله.

3- حاجة الدول لأدوار بعض الفاعلين من غير الدول كالشركات متعددة الجنسيات، والشركات الأمنية الخاصة للقيام ببعض وظائفها في ظل عجزها عن القيام بتلك الوظائف أو تراجع قدرتها على توفير هذه الخدمات، وعلى الرغم من تأثير هذه الكيانات عملياً في قرارات الدول، وفي تفاعلاتها الخارجية، فإن الدولة ظلت هي الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية كما ظلت الدولة تؤثر في قدرة هذه الكيانات على الاستمرار، وعلى ما تتمتع به من شرعية تسوع وجودها.

الهوامش

[1] مروة فكري , مدخل إلى العلاقات الدولية " ازمة العولمة وآفاق العالمية" , دار الكتاب المصري للنشر , مصر , 2021 ,ص148

[2] سوران اسماعيل عبد الله , دور القوة الذكية في إدارة الازمات الدولية , شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع , عمان , 2020 , ص257

[3] فيليب برايار ومحمد رضا جليلي , العلاقات الدولية , ترجمة : حنان فوزي حمدان , دار الهلال للنشر , لبنان , 2009 , ص39

[4] حسنين توفيق إبراهيم، النظام الدولي الجديد، مجلة عالم الفكر، الكويت، عدد أبريل–يونيو 1995، ص45. وينظر : حوسين بلخيرات , النظرية السياسية للمجتمع الدولي , مركز الكتاب الاكاديمي , الاردن , 2017 , ص38

[5] اغراهام أيفانز وجيفري نوينهام , قاموس بنغوين للعلاقات الدولية , مركز الخليج للابحاث , دبي , 2004 , ص7

[6] ياسين محمد حمد و احمد عدنان كاظم , دور متغير فواعل غبر الدول لقوى الضد المجتمعات المدنية في ضمان السلم الاجتماعي , مجلة العلوم السياسية , جامعة بغداد , العدد 62 , العراق , 2021 , ص60 وكذلك ينظر : طرد زكرياء حلوي , الرياضيون والسياسة : الفاعلون الجدد في الساحة الدولية , في الجيوبوليتك والرياضة والعلاقات الدولية " الفواعل الجديدة في السياسة العالمية " , المركز الديمقراطي العربي , المانيا , 2023 , ص ص27–33

[7] نقلاً عن صفاء ابراهيم الموسوي , الفواعل من غير الدول والأمن العالمي بعد عام 2001 , مؤسسة ثائر العصامي للنشر والتوزيع , بغداد , 2021 , ص38

[8] ايمان احمد رجب , اللاعبون الجدد : أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية , مجلة السياسة الدولية , مجلد 48 , العدد 187, 2012 , ص 36

[9] Hameed, Muntasser Majeed. 2020. "Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS)." *Cuestiones Políticas* 37, no. 65: 346-361. DOI: 10.46398/cuestpol.3865.24

[10] عبد الكريم سعيد السويلمان , الحوثيون كفواعل من دون الدول , مجلة اتجاهات سياسية , المركز الديمقراطي العربي , العدد 8 , المانيا , 2019 , ص ص19-20

[11] محمد حمشي , مدخل إلى نظرية التعقد في العلاقات الدولية , المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات , ط1 , قطر , 2021 , ص173

[12] السيد أمين شلبي، من الحرب الباردة، إلى البحث عن نظام دولي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995، ص146.

[13] باسمة فاروق السيد , النظام العالمي الجديد-دراسة نظرية , المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية , جامعة قناة السويس , العدد 2 , مصر , 2017 , ص202.

[14] Hameed, Muntasser Majeed.2022. "State-building and Ethnic Pluralism in Iraq after 2003." *Politeia* 104. no. 1: 110-129. DOI: 10.30570/2078-5089-2022-104-1-110-130

[15] Dawood,Miaad Nasrallah & Faieq Hassen .2022 . "International Conflict and Cooperation in the Ideal Approach " , BiLD Law Journal, Volume (7), No(1), 2022. P. 127

[16] مثنى علي المهداوي ويسرى مهدي صالح , التحولات في نظام القطبية الدولية : دراسة مستقبل نظام اللاقطبية , مجلة العلوم السياسية , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , العراق , العدد 63 , 2022 , ص ص8-9

[17] مروان سالم علي , الفواعل من غير الدول واستراتيجيتها المؤثرة في تحولات النظام الدولي : الشركات متعددة الجنسية انموذجاً , مجلة دراسات دولية , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , العدد 93 , العراق , 2023 , ص339

[18] جمال سند السويدي , افاق العصر الامريكي , السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد , مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية , ط2 الامارات العربية المتحدة , 2015 , ص26

[19] عبد السلام جمعة زاقود ,الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد , دار زهران للنشر والتوزيع , الاردن, 2014 , ص25

[20] يسرى كريم العلاق , الحكومة العالمية وتطورات النظام السياسي الدولي , دار الخليج للنشر والتوزيع , عمان , 2020, ص262

[21] Matthew J. Morgan "The Origins of then New Terrorism", Parameters (Spring 2004): at www.carlisle.army.mil.

[22] Aya Jaafar Abdul Sattar Ahmed, Yusra Mahdi Salih, The position of Iraq in Russia's foreign policy after the year 2000 AD , Kaunas, BALTIC JOURNAL OF LAW & POLITICS, VOLUME (15), NUMBER (3), 2022, p 587

[23] رونالد كريلينستن، مكافحة الإرهاب، الطبعة الأولى، ترجمة: أحمد تيجاني، دراسات مترجمة، دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011، ص28–29.

[24] محمد عبد المنعم شلبي , نخبة القوة في القرن الحادي والعشرين , دار النهضة العربية للنشر , القاهرة , 2018 , ص75

[25] محمد خيتاوي , الشركات النفطية المتعددة الجنسية وتأثيرها في العلاقات الدولية , دار رسلان , دمشق , 2010 , ص188

[26] عبد الوهاب محمد , الازمة الاسيوية أشكالية النظام الدولي الجديد , دار المناهج للنشر , عمان , 2016 ,ص35

[27] ستار جبار علاي , العولمة : دراسة في المضامين والاهداف , مجلة دراسات دولية , مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية, جامعة بغداد , العدد69 , العراق , 2017 , ص ص44-46

[28] جميلة الجوزي وسامية دحماني , دور الشركات متعددة الجنسيات في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة , المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية , الجزائر , العدد 6 , 2015 , ص108

[29] عبد الرحيم رحموني وأخرون , الأمن الجزائري والفضاء الاقليمي (التعامل والتداعيات) , مركز الكتاب الاكاديمي, عمان ,2019 , ص135

[30] Hameed, Muntasser Majeed. 2022. "Hybrid regimes: An Overview." *IPRI Journal*. 22, no1(Jun): 1-24. doi.org/10.31945/iprij.220101.

[31] أوليرش بيك , مجتمع المخاطر العالمي بحثاً عن الامن المفقود , ترجمة: علاء عادل وهند ابراهيم , المركز القومي للترجمة , القاهرة , 2013 , ص83

[32] محمد جمعة , الرعاية المتبادلة للإرهاب في شرق المتوسط : الادوات والتحديات , مجلة السياسة الدولية , العدد 213 , مصر , 2018 , ص89 .

[33] R0bert Mandel , Global seenrity uphearal : Armed non-state Groups usurping state stability functions , Stanford university press , California , 2023 , p . 6-11

[34] حسين مزهر خلف , بحر الصين الجنوبي في المدرك الاستراتيجي الصيني , مجلة دراسات دولية , مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية , جامعة بغداد , العراق, العدد 94 , 2023 , ص544

[35] إيهاب خليفة , مجنمع ما بعد المعلومات :تأثير الثورة الصناعية الرابعة على الامن القومي , العربي للنشر والتوزيع , القاهرة , 2019 , ص 169

[36] صفاء ابراهيم الموسوي , مصدر سبق ذكره , ص505

[37] علي بشار اغوان , مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى : تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد , دار الاكاديميون للنشر والتوزيع , الاردن , 2021 , ص146

[38] أنس سمحان , نهاية القوميات : هل هناك بديل للدولة القومية ؟ , متاح على الموقع الالكتروني : https://anasabusamhan.com/2017/06/02/end-of-nations/ تاريخ النشر 2\6\2017 , تاريخ المعاينة 2024/1/5

[39] Stephen M. Walt, Big Tech Won't Remake the Global Order, Foreign Policy, November, 2021, Accessible at : https://foreignpolicy.com/2021/11/08/big-tech-wont-remake-the-global-order/

[40] احمد يوسف احمد , السيادة الوطنية في ظل المتغيرات العالمية قيود متزايدة وتحديات , المجلة الالكترونية , معهد البحوث والدراسات العربية , 2010 , ص33

[41] علي بشار اغوان , مصدر سبق ذكره , ص153

[42] زهير حمودي الجبوري , النظام العالمي وحتمية التغيير , دراسات , مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية , العراق , 2022 , ص7

[43] مارغيت أي كيك و كاثرين سيكنك : نشطاء بلا حدود شبكات المناصرة غير الحكومية في السياسة العالمية , ترجمة : لينا حمدان , دار ابشير للنشر والتوزيع , الاردن , 2005 , ص23

44 سيف نصرت الهرمزي , فواعل النظام الدولي الجدد في القرن الحادي والعشرين , مجلة تكريت للعلوم السياسية , جامعة تكريت, العدد 11 , 2017, العراق , ص136

45 حميدة لحمر , تعدد الفواعل العنيفة من غير الدول في الحروب الجديدة : مستويات التأثير , مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية , العدد 2 , الجزائر , 2023 , ص104.

قائمة المراجع :

الكتب العربية والمترجمة

1. اغراهام أيفانز وجيفري نوينهام , قاموس بنغوين للعلاقات الدولية , مركز الخليج للابحاث , دبي , 2004
2. أوليرش بيك , مجتمع المخاطر العالمي بحثاً عن الامن المفقود , ترجمة: علاء عادل وهند ابراهيم , المركز القومي للترجمة , القاهرة , 2013 ,
3. إيهاب خليفة , مجنمع ما بعد المعلومات :تأثير الثورة الصناعية الرابعة على الامن القومي , العربي للنشر والتوزيع , القاهرة , 2019 ,

4. جمال سند السويدي , افاق العصر الامريكي , السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد , مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية , ط2 الامارات العربية المتحدة , 2015
5. السيد أمين شلبي، من الحرب الباردة، إلى البحث عن نظام دولي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995.
6. صفاء ابراهيم الموسوي , الفواعل من غير الدول والأمن العالمي بعد عام 2001 , مؤسسة ثائر العصامي للنشر والتوزيع , بغداد , 2021
7. عبد الرحيم رحموني وأخرون , الأمن الجزائري والفضاء الاقليمي (التعامل والتداعيات) , مركز الكتاب الاكاديمي, عمان ,2019
8. عبد الوهاب محمد , الازمة الاسيوية أشكالية النظام الدولي الجديد , دار المناهج للنشر , عمان , 2016
9. علي بشار اغوان , مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى : تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد , دار الاكاديميون للنشر والتوزيع , الاردن , 2021
10. فيليب برايار ومحمد رضا جليلي , العلاقات الدولية , ترجمة : حنان فوزي حمدان , دار الهلال للنشر , لبنان , 2009
11. مارغيت أي كيك و كاثرين سيكنك : نشطاء بلا حدود شبكات المناصرة غير الحكومية في السياسة العالمية , ترجمة : لينا حمدان , دار ابشير للنشر والتوزيع , الاردن , 2005
12. محمد حمشي , مدخل إلى نظرية التعقد في العلاقات الدولية , المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات , ط1 , قطر , 2021
13. محمد خيتاوي , الشركات النفطية المتعددة الجنسية وتأثيرها في العلاقات الدولية , دار رسلان , دمشق , 2010
14. محمد عبد المنعم شلبي , نخبة القوة في القرن الحادي والعشرين , دار النهضة العربية للنشر , القاهرة , 2018
15. مروة فكري , مدخل إلى العلاقات الدولية " ازمة العولمة وآفاق العالمية" , دار الكتاب المصري للنشر , مصر , 2021 ,
16. يسرى كريم العلاق , الحكومة العالمية وتطورات النظام السياسي الدولي , دار الخليج للنشر والتوزيع , عمان , 2020
17. عبد السلام جمعة زاقود ,الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد , دار زهران للنشر والتوزيع , الاردن, 2014 ,
18. محمد عبد المنعم شلبي , نخبة القوة في القرن الحادي والعشرين , دار النهضة العربية للنشر , القاهرة , 2018 ,
19. سوران اسماعيل عبد الله , دور القوة الذكية في إدارة الازمات الدولية , شركة دار الاكاديميون للنشر والتوزيع , عمان , 2020
20. عبد السلام جمعة زاقود ,الأبعاد الإستراتيجية للنظام العالمي الجديد , دار زهران للنشر والتوزيع , الاردن, 2014
21. رونالد كريلينستن، مكافحة الإرهاب، الطبعة الأولى، ترجمة: أحمد تيجاني، دراسات مترجمة، دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011
22. حوسين بلخيرات , النظرية السياسية للمجتمع الدولي , مركز الكتاب الاكاديمي , الاردن , 2017
23. طرد زكرياء حلوي , الرياضيون والسياسة : الفاعلون الجدد في الساحة الدولية , في الجيوبوليتك والرياضة والعلاقات الدولية " الفواعل الجديدة في السياسة العالمية " , المركز الديمقراطي العربي , المانيا , 2023

البحوث والدراسات

1. احمد يوسف احمد , السيادة الوطنية في ظل المتغيرات العالمية قيود متزايدة وتحديات , المجلة الالكترونية , معهد البحوث والدراسات العربية , 2010
2. ايمان احمد رجب , اللاعبون الجدد : أنماط وأدوار الفاعلين من غير الدول في المنطقة العربية , مجلة السياسة الدولية , مجلد 48 , العدد 187, 2012
3. جميلة الجوزي وسامية دحماني , دور الشركات متعددة الجنسيات في اتخاذ القرار في ظل التطورات العالمية المتسارعة , المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية , الجزائر , العدد 6 , 2015 ,
4. حسنين توفيق إبراهيم، النظام الدولي الجديد، مجلة عالم الفكر، الكويت، عدد أبريل–يونيو 1995،.

5. رونالد كريلينستن، مكافحة الإرهاب، الطبعة الأولى، ترجمة: أحمد تيجاني، دراسات مترجمة، دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2011،.
6. زهير حمودي الجبوري , النظام العالمي وحتمية التغيير , دراسات , مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية , العراق , 2022
7. محمد جمعة , الرعاية المتبادلة للإرهاب في شرق المتوسط : الادوات والتحديات , مجلة السياسة الدولية , العدد 213 , مصر , 2018 .
8. مروان سالم علي , الفواعل من غير الدول واستراتيجيتها المؤثرة في تحولات النظام الدولي : الشركات متعددة الجنسية انموذجاً , مجلة دراسات دولية , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , العدد 93 , العراق , 2023
9. ستار جبار علاي , العولمة : دراسة في المضامين والاهداف , مجلة دراسات دولية , مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية, جامعة بغداد , العدد69 , العراق , 2017 ,
10. مثنى علي المهداوي ويسرى مهدي صالح , التحولات في نظام القطبية الدولية : دراسة مستقبل نظام اللاقطبية , مجلة العلوم السياسية , كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد , العراق , العدد 63 , 2022
11. حسين مزهر خلف , بحر الصين الجنوبي في المدرك الاستراتيجي الصيني , مجلة دراسات دولية , مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية , جامعة بغداد , العراق, العدد 94 , 2023
12. ياسين محمد حمد و احمد عدنان كاظم , دور متغير فواعل غبر الدول لقوى الضد المجتمعات المدنية في ضمان السلم الاجتماعي , مجلة العلوم السياسية , جامعة بغداد , العدد 62 , العراق , 2021
13. عبد الكريم سعيد السويلمان , الحوثيون كفواعل من دون الدول , مجلة اتجاهات سياسية , المركز الديمقراطي العربي , العدد 8 , المانيا , 2019
14. سيف نصرت الهرمزي , فواعل النظام الدولي الجدد في القرن الحادي والعشرين , مجلة تكريت للعلوم السياسية , جامعة تكريت, العدد 11 , 2017, العراق
15. شهرزاد ادمام , الفواعل العنيفة من غير الدول : دراسة في الاطر المفاهيمية والنظرية , مجلة سياسات عربية , المركز العربي للابحاث والدراسات , العدد 8 , قطر, 2014
16. حميدة لحمر , تعدد الفواعل العنيفة من غير الدول في الحروب الجديدة : مستويات التأثير , مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية , العدد 2 , الجزائر , 2023
17. سهام ابراهيم مزاري , دور الدولة والفواعل غير الرسمية في رسم السياسة الاقتصادية في افريقيا , مجلة الدراسات الافريقية , المركز العربي الديمقراطي , العدد 5 , 2019
18. باسمة فاروق السيد , النظام العالمي الجديد–دراسة نظرية , المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية , جامعة قناة السويس , العدد 2 , مصر , 2017
19. احمد يوسف احمد , السيادة الوطنية في ظل المتغيرات العالمية قيود متزايدة وتحديات , المجلة الالكترونية , معهد البحوث والدراسات العربية , 2010 , ص33
20. علي بشار اغوان , مصدر سبق ذكره , ص153
21. زهير حمودي الجبوري , النظام العالمي وحتمية التغيير , دراسات , مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية , العراق , 2022 , ص7
22. مارغيت أي كيك و كاثرين سيكنك : نشطاء بلا حدود شبكات المناصرة غير الحكومية في السياسة العالمية , ترجمة : لينا حمدان , دار ابشير للنشر والتوزيع , الاردن , 2005 , ص23
23. سيف نصرت الهرمزي , فواعل النظام الدولي الجدد في القرن الحادي والعشرين , مجلة تكريت للعلوم السياسية , جامعة تكريت, العدد 11 , 2017, العراق , ص136

24. حميدة لحمر , تعدد الفواعل العنيفة من غير الدول في الحروب الجديدة : مستويات التأثير , مجلة الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية , العدد 2 , الجزائر , 2023 , ص104

المصادر الاجنبية :

1. R0bert Mandel , Global seenrity uphearal : Armed non-state Groups usurping state stability functions , Stanford university press , California , 2023 , p . 6-11
2. Matthew J. Morgan "The Origins of then New Terrorism", Parameters (Spring 2004): at www.carlisle.army.mil.
3. Hameed, Muntasser Majeed. 2020. "Political structure and the administration of political system in Iraq (post-ISIS)." Cuestiones Políticas 37, no. 65: 346-361. DOI: 10.46398/cuestpol.3865.24
4. Hameed, Muntasser Majeed.2022. "State-building and Ethnic Pluralism in Iraq after 2003." Politeia 104. no. 1: 110-129. DOI: 10.30570/2078-5089-2022-104-1-110-130
5. Dawood,Miaad Nasrallah & Faieq Hassen .2022 . "International Conflict and Cooperation in the Ideal Approach " , BiLD Law Journal, Volume (7), No(1), 2022. P. 127
6. Hameed, Muntasser Majeed. 2022. "Hybrid regimes: An Overview." IPRI Journal. 22, no1(Jun): 1-24. doi.org/10.31945/iprij.220101.
7. Aya Jaafar Abdul Sattar Ahmed, Yusra Mahdi Salih, The position of Iraq in Russia's foreign policy after the year 2000 AD , Kaunas, BALTIC JOURNAL OF LAW & POLITICS, VOLUME (15), NUMBER (3), 2022.

المواقع الالكترونية :

1- أنس سمحان , نهاية القوميات : هل هناك بديل للدولة القومية ؟ , متاح على الموقع الالكتروني : https://anasabusamhan.com/2017/06/02/end-of-nations/ تاريخ النشر 2\6\2017 , تاريخ المعاينة 2024/1/5

2- Stephen M. Walt, Big Tech Won't Remake the Global Order, Foreign Policy, November, 2021, Accessible at : https://foreignpolicy.com/2021/11/08/big-tech-wont-remake-the-global-order/

3- Raffaele Marchetti , The Role of Non-state Actors in the Future of Global Governance and International Security , https://behorizon.org/the-role-of-non-state-actors-in-the-future-of-global-governance-and-international-security/ , 9/10/2019